

ملخص تقرير

الحلقة النقاشية

"حقوق العمال المهاجرين وأسرهم بين الواقع والمأمول"

الخميس ٢٨ نوفمبر ٢٠٢٤

في إطار اهتمام المجلس القومي لحقوق الإنسان بإنفاذ التزامات مصر بخصوص اتفاقية حماية حقوق العمال المهاجرين وأسرهم، وإرساء وترسيخ دعائم حقوق الإنسان والعمل على إحداث بيئة داعمة لها تلتزم بالمعايير الوطنية والدولية، وتنفيذاً لخطة عمل اللجنة الاقتصادية، نظمت اللجنة حلقة نقاشية بعنوان " حقوق العمال المهاجرين وأسرهم بين الواقع والمأمول " يوم الخميس الموافق ٢٨ نوفمبر ٢٠٢٤، الساعة ١:٠٠ ظهراً، بمقر المجلس.

افتتحت أعمال الحلقة النقاشية السفيرة مشيرة خطاب، رئيسة المجلس، الدكتور ايمن زهرى، أمين لجنة الحقوق المدنية السياسة، والدكتور محمد ممدوح، أمين اللجنة الاقتصادية، ومشاركة الدكتور إيهاب عبد العاطي، المستشار القانوني لوزارة العمل، والسيد عبد المنعم الجمل، رئيس اتحاد عمال مصر، والنائب إيهاب منصور، وكيل لجنة القوى العاملة بمجلس النواب، ولقيف من قيادات الأحزاب السياسية ونخبة من الخبراء في الحركة العمالية ورؤساء النقابات وممثلي الفلاحين ومنظمات المجتمع المدني.

وجاءت الحلقة النقاشية في إطار حرص المجلس على تحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، من خلال التركيز على الفئات الأولى بالرعاية مثل العمال المهاجرين والفلاحين، والعمل على تحسين ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية، حيث تناولت آليات حماية حقوق العمال المهاجرين وأسرهم، مستتدة إلى الاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، بالإضافة الى التأكيد على حق كل إنسان في فرصة عمل لائقة وظروف معيشية مناسبة له ولعائلته ،

وتوصل المشاركون إلى مجموعة من التوصيات والمقترحات، من أبرزها ما يلي:

أولاً التوصيات الخاصة بالاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين وأسرهم :

- التأكيد على أهمية اتفاقية حماية حقوق العمال المهاجرين وأسرهم، مع النظر في امكانية تحديثها وإعادة صياغتها لتواكب التطورات السياسية والجغرافية وتتناسب مع التغيرات في أسواق العمل الدولية واحتياجات العمال المهاجرين المتزايدة، وضرورة حث الدول غير الموقعة على الانضمام إليها لضمان حماية حقوق العمال المهاجرين وأسرهم في الدول المصدرة والمستقبلة، بما يضمن تفعيل الاتفاقية كأداة أساسية للحفاظ على حقوقهم الإنسانية.
- تذليل الصعاب للعمال المهاجرين وأفراد أسرهم وحمايتهم ومساعدة القنصليات لهم ولأسرهم.

معاً لتعزيز مسيرة حقوق الإنسان

- حماية واحترام الهوية الثقافية للعمال المهاجرين وأفراد أسرهم وتفعيل حصولهم على حقوق تكوين الجمعيات والنقابات والمشاركة في التصويت والترشح للانتخابات وأن لا يُمنعوا من تمتعهم بالحقوق السياسية في دولة العمل.

ثانياً التوصيات الخاصة بحماية وتعزيز حقوق العمالة المصرية في الخارج:

- ضرورة أن تعمل وزارة العمل على زيادة التواصل مع بلدان الاستقبال الرئيسية للعمالة المصرية من خلال المستشارين والملحقين، بالإضافة الى دراسة أسواق العمل التقليدية والأسواق الناشئة.
- توفير برامج تدريبية وتأهيلية للعمال المصريين قبل مغادرتهم للعمل في الخارج، لتزويدهم بالمهارات المطلوبة في سوق العمل الدولي، مما يزيد من فرصهم في الحصول على وظائف أفضل.
- احكام رقابة وزارة العمل على شركات إلحاق العمالة المصرية للعمل بالخارج والتأكد من التزامها بالضوابط والمعايير المحددة، وفرض عقوبات رادعة على الوكالات التي تستغل العمال المصريين.
- اتخاذ تدابير فورية لحماية العمال المصريين المهاجرين لاسيما أولئك الذين يعملون في ظل نظام الكفيل الذي يتعارض مع المبادئ الدولية لحقوق الإنسان ويخالف كافة المواثيق الدولية .
- إطلاق حملات توعية للعمال المهاجرين حول حقوقهم، وكيفية تجنب الاستغلال، بالإضافة إلى إجراءات تقديم الشكاوى، مع ضرورة تعزيز الثقة في الجهات القنصلية من خلال تسليط الضوء على دورها الفاعل في حماية المهاجرين وتقديم الدعم لهم في مختلف المجالات.
- يجب أن تقوم الجهات القنصلية بدورها وتلبي احتياجات العمال المهاجرين المصريين وأفراد أسرهم وحمايتهم وتقديم يد العون والمساعدة لهم
- مساعدة العمال العائدين من الخارج في الاندماج من جديد في سوق العمل المحلي، من خلال تشجيعهم على الاستثمار في مشروعات صغيرة ومتوسطة ، وتوفير الدعم المالي والفني لهم.

ثالثاً التوصيات الخاصة بالعمالة غير الوطنية في مصر:

- ضرورة اصدار وتحديث البيانات والإحصائيات الخاصة بالمهاجرين بشكل دوري، وذلك لتقييم احتياجاتهم وتحديد الأعباء المترتبة على موارد الحكومة المحدودة، مما يساعد في وضع سياسات مدروسة وموجهة لتحسين الظروف المعيشية والعملية للمهاجرين.
- زيادة التفتيش على أماكن العمل بشكل دوري للتأكد من تطبيق الحقوق القانونية للعمال المهاجرين.
- تعزيز دور منظمات المجتمع المدني التي تعمل في قضايا الهجرة من أجل تعريف المهاجرين بحقوقهم القانونية في مصر .

محمد ممدوح

أمين اللجنة الاقتصادية